الأمم المتحدة

E/AC.51/2020/L.4/Add.22

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: Limited
3 July 2020
Arabic
Original: English

لجنة البرنامج والتنسيق

الدورة الستون

8 حزيران/يونيه – 3 تموز/يوليه 2020

البند 7 من جدول الأعمال

اعتماد تقرير اللجنة عن أعمال دورتها الستين

مشروع تقرير

المقرر: السيد فيليكس – فيلس **إيبوا إيبونغي** (الكاميرون)

إضافة

المسائل البرنامجية: الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021

(البند 3 (أ))

البرنامج 20
حقوق الإنسان

1 – نظرت اللجنة، خلال دورتها الستين، في البرنامج 20، حقوق الإنسان، من الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2021 والمعلومات المتعلقة بأداء البرامج في عام 2019 (A/75/6 (Sect. 24)). وكان معروضا على اللجنة أيضا مذكرة من الأمانة العامة عن استعراض الخطة البرنامجية المقترحة، حسب الهيئات القطاعية والفنية والإقليمية (E/AC.51/2020/10).

2 – وعرضت مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان البرنامج وأجابت على الأسئلة التي طرحتها اللجنة أثناء نظرها في البرنامج.

060720 060720 20-08514 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

المناقشة

3 - أعربت الوفود عن تقديرها وتأييدها للبرنامج ولعمل مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، وشددت على دورها الهام في تعزيز جميع حقوق الإنسان وحمايتها. واعترفت الوفود بالمفوضية بوصفها كيان الأمم المتحدة الرائد في مجال حقوق الإنسان. وأثنى أحد الوفود على الجهود التي تبذلها المفوضية من أجل تحقيق هدف الإعمال التام لحقوق الإنسان للجميع.

4 - وأيد أحد الوفود الرأي القائل إن حقوق الإنسان تتعلق أساسا "بعيش حياة سعيدة"، ويكتسي الحق في الحياة والحق في الصحة، في سياق جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، أهمية قصوى. وعلق الوفد قائلا إنه ينبغي تنفيذ البرنامج بنهج محوره الإنسان، بغية تحسين حقوق جميع الناس بطريقة منسقة.

5 - وذكر أحد الوفود أن حقوق الإنسان معترف بها بوصفها أحد الأهداف الأساسية للمنظمة. وأُعرب عن الترحيب بتعميم مراعاة حقوق الإنسان في منظومة الأمم المتحدة. ورحبت الوفود أيضا بتركيز البرنامج على الأشخاص ذوي الإعاقة. وأُعرب عن التقدير للتركيز على مجالات مكافحة الفقر، ومكافحة التمييز على جميع الأسس المعترف بها دوليا، مثل العرق والجنس واللغة والدين، والنهوض بحقوق الطفل والمرأة. ورحب أحد الوفود بالتزام المكتب وبما يقوم به من أعمال في مجالات البحث، ووضع المعايير، والإجراءات المتخذة في الميدان، نظرا للظروف الصعبة التي كثيرا ما يعمل المكتب في ظلها. وأعرب أحد الوفود عن تأييده لأولوية الأمين العام في الوقاية، مشيرا إلى أن حقوق الإنسان هي أفضل أداة للوقاية.

6 - وأُعرب عن رأي مفاده أنه ينبغي للمكتب أن يعتمد نهجا أكثر توازنا في التمثيل الجغرافي لموظفيه، ولا سيما كبار الموظفين، لتعزيز شفافية الإدارة وعملية صنع القرار. وأعرب وفد آخر عن آراء مماثلة، مشيرا إلى أن عدد الخبراء على أعلى مستوى لا يمثل المنظمة.

7 - وأُعرب عن التأييد لاستقلال المفوضية وجميع آليات حقوق الإنسان. وأشار أحد الوفود إلى أن المكتب تلقى طلبات للمساعدة التقنية أكثر بكثير مما يمكنه أن يوفر، ولاحظ أن ذلك دليل على التقدير الكبير الذي يحظى به المكتب وعلى القيمة التي يمكن أن يقدمها. وأشار الوفد أيضا إلى أن ذلك دليل على العمل العاجل الذي يتعين على المكتب أن يستجيب له. وأدلت عدة وفود بملاحظات على مستوى الميزانية، حيث أنها لا تنمو أو تنخفض، ولا سيما في وقت يتزايد فيه الطلب بسبب أزمات حقوق الإنسان المتنافسة، بما فيها الأزمات التي تسببت فيها أو فاقمتها جائحة كوفيد-19، وأعربت في هذا الصدد عن قلقها إزاء الكيفية التي ستؤثر بها الجائحة على تنفيذ البرامج الفرعية. وأُعرب عن رأي مفاده أن هذ الجائحة أبرزت أوجه عدم المساواة القائمة، وأن معالجة أوجه عدم المساواة والتمييز أصبحت في هذا الصدد ذات أهمية متزايدة. وأشار أحد الوفود إلى الاعتماد على الموارد الخارجة عن الميزانية، وأعرب عن رأي مفاده أن ذلك لا يمثل طريقة تمويل مستدامة في الأجل الطويل، إذ يمكن أن يكون له تأثير على قدرة المكتب على الاضطلاع بالأنشطة التي يكلف بها.

8 - وفيما يتعلق بولاية مجلس حقوق الإنسان، جرى التسليم بأنها تتناول قضايا حقوق الإنسان، وفي هذا الصدد، أعرب أحد الوفود عن رأي مفاده أنه يجب تحسين منظومة الأمم المتحدة ككل في هذا المجال.

9 - وشجع أحد الوفود جميع الدول الأعضاء على تنفيذ التزاماتها وتعهداتها في مجال حقوق الإنسان، بصرف النظر عن مستوى تنميتها، على النحو المحدد في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. وأُعرب عن رأي مفاده أن الإعمال التام لأي حق لا يتطلب تحويلات

للموارد وإعفاء من الديون، وأن الافتقار إلى التنمية ليس سببا مشروعا لعدم تنفيذ التعهدات والالتزامات المتعلقة بحقوق الإنسان المحددة جيدا والمتفق عليها عالميا.

10 - ورحب أحد الوفود بجهود المفوضية الرامية إلى زيادة الشفافية في عملها. ورأى ذلك الوفد أن ممارسة عقد جلسات الإحاطة في جنيف نهج مفيد في بناء الثقة والتعاون بين الدول الأعضاء والمفوضية وفي تقوية سبل تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. غير أن الوفد نفسه شدد على أن تلك الاجتماعات ينبغي ألا تقتصر على تجميع آراء الدول الأعضاء، بل ينبغي أن تتيح أيضا فرصة لإجراء المزيد من المناقشات الموضوعية. ولوحظ أنه، لسوء الحظ، لم يكن هناك وقت لإجراء مناقشات موضوعية في عام 2020 بسبب جائحة كوفيد-19.

11 - وأعربت الوفود عن تقديرها للجودة العالية للتقرير، بما في ذلك وضوحه ومحتوياته الشاملة، إضافة إلى عرضه المؤثر والمحسّن إلى حد كبير. ورحب أحد الوفود بالعودة إلى الشكل "العادي"، مشيرا إلى أن تجربة الشكل الجديد في عام 2019 لم تكن ناجحة. وفيما يتعلق بالعرض، أقر أحد الوفود بأن التحسينات التي أدخلت على البرنامج سهلت كثيرا قراءة السرد البرنامجي وفهمه.

12 - وفيما يتعلق بالولاية والمعلومات الأساسية للبرنامج، شدد أحد الوفود على أهمية الإشارة الصحيحة إلى الولايات، وأدلى بتعليق بشأن الإشارة إلى الولاية على أنها مستمدة جزئيا من المادتين 13 و 62 من ميثاق الأمم المتحدة. وأعرب الوفد عن عدم موافقته على هذه الإشارة وذكر أن هاتين المادتين هما ولايتان للجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، على التوالي. وفي هذا الصدد، أكد الوفد على أهمية الدقة وعدم التدخل في ولايات هيئات الأمم المتحدة الأخرى.

13 - وبالإشارة إلى قائمة التحديات الواردة في الفقرة 24-4، أُعرب، في إطار الولايات والمعلومات الأساسية، عن رأي مفاده أن تزايد النزاعات الناجمة عن العنصرية والفقر هو تحد غير موجود في القائمة، ولذلك طُلب وضع قائمة أكثر شمولا. وأُعرب عن رأي آخر مفاده أنه لا توجد صلة ثابتة بين تغير المناخ وانتهاكات حقوق الإنسان. وفي هذا الصدد، ونظرا للشعور بأن القائمة غير مكتملة، اقترح أحد الوفود تفادي إيراد هذه الصلة. وعلى النقيض من ذلك، أعرب وفد آخر عن تأييده للصيغة الواردة في الفقرتين 24-4 و 24-5، وأعرب عن تقديره للتشديد في البرنامج على أهمية حقوق الإنسان والتركيز على مكافحة الفقر والتصدي للتمييز على جميع الأسس المعترف بها دوليا، بما فيها العرق أو نوع الجنس أو اللغة أو الدين. وأقر الوفد بوجود صلة بين تغير المناخ وحقوق الإنسان، ولا سيما الأثر الواقع على النساء والفتيات والفئات الضعيفة.

14 - وفيما يتعلق بمسألة المصطلحات، شدد أحد الوفود على أنه ينبغي استخدام المصطلحات التي تم الاتفاق عليها في الهيئات الحكومية الدولية فقط. وفي هذا الصدد، رأى الوفد أنه ينبغي تغيير مصطلحي "النهج القائم على حقوق الإنسان" و "السياسات المراعية لحقوق الإنسان" إلى "نهج محوره الإنسان" و "السياسات التي محورها الإنسان" على التوالي. وأشار الوفد كذلك إلى أنه ينبغي تغيير عبارة "لغات متعددة" لتصبح "لغات الأمم المتحدة الرسمية الست".

15 - وفيما يتعلق بقائمة الولايات التشريعية، علق أحد الوفود قائلا إن الجمعية العامة ومجلس حقوق الإنسان ولجنة حقوق الإنسان قد وافقت على العديد من القرارات، وطلب إدراجها في قائمة البرنامج. وطلب الوفد على وجه التحديد إدراج قرارات بشأن "حقوق الإنسان والتدابير القسرية الانفرادية".

16 - وعلاوة على ذلك، أعرب أحد الوفود عن خيبة أمله من أنه رغم إدراج العديد من القرارات ذات الصلة، مثل قرار الجمعية العامة 195/72 بشأن تحسين تنسيق الجهود المبذولة لمكافحة الاتجار بالأشخاص، لم يشر البرنامج بالتحديد في السرد البرنامجي إلى العمل الذي أنجز في هذا الصدد. وبالإضافة إلى ذلك، لاحظ الوفد أن تلك القرارات كانت بتوافق الآراء، في حين أن العديد من القرارات الخاصة ببلدان بعينها ليست كذلك، وأعرب عن رأي مفاده أن القرارات الخاصة ببلدان بعينها تأتي بنتائج عكسية. وذُكر كذلك أنه في سياق الموارد المحدودة، ينبغي إعطاء الأولوية للولايات التي اعتمدت بتوافق الآراء.

17 - وطُرح سؤال عن السبب في أن عدد القرارات المدرجة في قائمة الولايات في الباب بعمومه أقل من العدد المدرج في إطار كل من البرامج الفرعية.

18 - وفيما يتعلق بالتعاون مع الكيانات الأخرى ومنظومة الأمم المتحدة، رحب أحد الوفود بتعاون المفوضية مع طائفة واسعة من أصحاب المصلحة، بما في ذلك بعثات حفظ السلام، والمجتمع المدني العامل مع الدول الأعضاء، والآليات الوطنية لحقوق الإنسان.

19 - ولوحظ أن تحسين التكامل مع أفرقة الأمم المتحدة القطرية وتخطيط المقار سيزيد من قيمة تحقيق أهداف التنمية المستدامة، من الناحية الاستراتيجية، ولا سيما الأهداف المتعلقة بـ "منع نشوب النزاعات وتعزيز حقوق الإنسان". وفي هذا الصدد، طُلب التفكير في كيفية تحسين التكامل.

20 - وأعرب أحد الوفود عن رأي مفاده أن ولاية ونطاق التعاون بين المفوضية وأفرقة الأمم المتحدة القطرية والمنسقين المقيمين يركزان على الأنشطة الإنمائية. وأعرب الوفد عن رأي مفاده أن إدماج نُهج حقوق الإنسان في عمل أفرقة الأمم المتحدة القطرية ليس من ولاية مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ولا أفرقة الأمم المتحدة القطرية. وأُعرب عن رأي مفاده أن الغرض من العمل مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى هو دعم الدول الأعضاء في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وأنه ينبغي ألا يتجاوز تلك الولاية. وعلى العكس من ذلك، أعرب وفد آخر عن تأييده لنهج قائم على حقوق الإنسان في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وأيد الرأي القائل بأن خطة عام 2030 تتيح فرصة وخريطة طريق للنهوض بإعمال حقوق الإنسان، نظرا للطابع المترابط لأهدافها.

21 - وأعرب أحد الوفود عن الأمل في أن يدعم البرنامج مقاصد ومبادئ الميثاق، ويحترم سيادة جميع الدول وسلامتها الإقليمية، ويمتنع عن التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وأن يُجري أعماله بطريقة محايدة وموضوعية وقائمة على الحقائق، ويواصل حواره وتعاونه مع الدول الأعضاء.

22 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 1 - ألف، تعميم مراعاة حقوق الإنسان، أُعرب عن رأي مفاده أنه لا يوجد قرار حكومي دولي بشأن القائمة الدقيقة لمجالات الأمم المتحدة التي ستُعمم فيها مراعاة حقوق الإنسان، ولذلك كان من الأنسب عدم وضع هذه القائمة. وأُعرب عن التأييد لتعزيز منظور حقوق الإنسان في الأفرقة القطرية، وتم تأييد الرأي القائل بأن حقوق الإنسان أساسية للتنمية ولتنفيذ خطة عام 2030. وفي إطار النتائج المقررة لعام 2021، النتيجة 2: أفرقة الأمم المتحدة القطرية تدمج نُهج حقوق الإنسان في عملها (نتيجة جديدة)، أشار أحد الوفود إلى ما ورد في الفقرة 24-25 من إشارة إلى مشاركة المنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية "في قيادة فريق العمل التابع لمجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المعني بـ "عدم ترك أحد خلف الركب"، وأعرب عن رأي مفاده أن ذلك يتجاوز ولاية المفوضية.

23 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 1 - باء، الحق في التنمية، علق أحد الوفود قائلا إن البرنامج الفرعي "يسير على الطريق الصحيح"، وشجع على تعزيز جهوده في هذا المجال.

24 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 1 - جيم، البحث والتحليل، في إطار النتائج المقررة لعام 2021، والنتيجة 1 تحديدا: الأشخاص المصابون بالمَهَق: التحدي المتمثل في عدم ترك أحد خلف الركب (نتيجة مُرحَّلة من عام 2020)، أقر أحد الوفود بالمبادرات الجارية، ولكنه أعرب عن شكه في ما إذا كانت ستحقق ثمارا، معتبرا أن المهق لا يرتبط فقط بالشخص المعني، ولكن أيضا بالمسائل الصحية والمالية، وفي هذا الصدد، دعى إلى وضع استراتيجية شاملة.

25 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 2، دعم الهيئات المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان، أُعرب عن رأي مفاده أن التصدي للتمييز العنصري ينبغي أن يظل أولوية عليا، مع الإشارة إلى الاحتجاجات الحالية ضد العنصرية في جميع أنحاء العالم. وفي هذا الصدد، أعرب أحد الوفود عن تأييده للتعاون مع المجتمع المدني، وأشار مع التقدير إلى زيادة مشاركة المنحدرين من أصل أفريقي في أعمال مختلف آليات حقوق الإنسان، ولا سيما تلك المتعلقة بالشباب والمؤسسات الثقافية. وأُعرب أيضا عن رأي مفاده أن من المهم زيادة فرص مشاركة رؤساء الهيئات المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان، والتدابير التي من شأنها تعزيز المزيد من التعاون مرحب بها.

26 - وعلاوة على ذلك، وفيما يتصل بالبرنامج الفرعي 2، وفيما يتعلق بالآليات الوطنية للإبلاغ والمتابعة، فقد تم الترحيب بعمل المكتب في مساعدة الدول، بناء على طلبها، على إنشاء هذه الآليات. وأشار أحد الوفود إلى القيمة المضافة لإنشاء هذه الآليات في جنيف، حيث أنها تمكنت من معالجة المتأخرات من التزامات الإبلاغ وحسنت الاتصالات الداخلية بشأن حقوق الإنسان.

27 - وتم التشديد على أداء الهيئات المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان، وأُعرب عن رأي مفاده أن المساعدة التي تقدمها المفوضية إلى الدول في تنفيذ وتحسين الآليات الوطنية، من أجل الإبلاغ والمتابعة، مهمة للغاية بالنسبة للتنفيذ.

28 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 3، الخدمات الاستشارية والتعاون التقني والأنشطة الميدانية، أعرب أحد الوفود عن رأي مفاده أن المثال الذي ورد في إطار الأداء البرنامجي في عام 2019، وهو "تعزيز القدرة على منع إلحاق الضرر بالمدنيين في سياق العمليات العسكرية وعمليات مكافحة الإرهاب"، مفيد بشكل خاص في إبراز أهمية إدماج حقوق الإنسان في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، مستشهدا بحالة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي وغيرها من البعثات، بما في ذلك القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. وعلاوة على ذلك، وفيما يتعلق بعمل المكتب مع عمليات حفظ السلام، أُبدي تعليق مفاده أنه "نهج تشغيلي أصلي، قريب من الحقائق على أرض الواقع"، وأعرب عن رأي مفاده أن هذا النهج المتمثل في التعامل الوقائي مع القوات المسلحة قد يشكل خطرا على المنظمة، ولكنه يبدو في الوقت نفسه واعدا. وأُعرب عن رأي مفاده أن هذا العمل هو محور الصلة بين الأمن والتنمية، وأنه بدون تحقيق إنجازات في هذا المجال، ستظل خطة عام 2030 حبرا على ورق في العديد من البلدان المتأثرة بالحرب أو بانعدام الأمن المزمن. والتمست معلومات عن الدروس التي استخلصتها المفوضية وما يمكن تطبيقه في المستقبل فيما يتعلق بالعمل مع عمليات حفظ السلام.

29 - وعلاوة على ذلك، وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 3، وتحديدا الفقرة 24-75 من الاستراتيجية، لاحظ أحد الوفود عبارة "سيكفل فعالية وكفاءة سير الإجراءات الخاصة المعنية ببلدان محددة" وعلق قائلا إن كلمة "المواضيعية"، التي سبق إدراجها في هذا السياق، تم حذفها. وفي هذا الصدد، أثير سؤال عن سبب هذا الإغفال وما إذا كان يعني أن المفوضية تعتزم ضمان كفاءة أداء الولايات الخاصة ببلدان محددة فقط. وبالإضافة إلى ذلك، وفيما يتعلق بالفقرة نفسها، أعرب وفد آخر عن رأي مفاده أنه لا ينبغي تسييس المسائل الخاصة ببلدان محددة وبعثات تقصي الحقائق.

30 - وفيما يتعلق بالمنجزات التي يمكن تحقيقها في إطار البرنامج الفرعي 3، أُعرب عن رأي مفاده أن مجلس الأمن ليس الجهاز المناسب لمناقشة قضايا حقوق الإنسان، وفي هذا الصدد، قُدم طلب لتخفيض عدد التقارير التي ستقدمها المفوضية إلى المجلس، على النحو المفصل في الجدول 24-8، البرنامج الفرعي 3: المنجزات المستهدفة للفترة 2019-2021، حسب الفئة والفئة الفرعية.

31 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 4، دعم مجلس حقوق الإنسان وهيئاته الفرعية وآلياته، أعربت الوفود عن تأييدها لولاية الخبيرة المستقلة المعنية بالمهق، وأفاد أحد الوفود بأنه سيقدم، مع دول أعضاء أخرى، قرارا خلال الدورة الرابعة والأربعين للمجلس بتجديد ولاية الخبيرة المستقلة.

32 - وفيما يتعلق بقضايا حقوق الإنسان التي تركز على نوع الجنس، تم تسليط الضوء على مشكلة استبعاد المرأة من حيازة الأراضي الممتلكات. وأثار أحد الوفود المشكلة السائدة المتمثلة في الاستغلال الجنسي، بما في ذلك كي الثدي وتشويه الأعضاء التناسلية في أفريقيا، مشيرا مع ذلك إلى أن المفوضية وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) قد أحرزتا تقدما في هذا المجال. ودعا أحد الوفود إلى إحراز مزيد من التقدم في مجال النساء والفتيات في المدارس، واقتُرح أن تساعد في هذا الصدد استراتيجية تعاونية محسنة مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة.

33 - ولفت أحد الوفود الانتباه إلى جملة وردت في الفقرة 24-111، "وفي إطار البرنامج الفرعي 4، تدعم الموارد الخارجة عن الميزانية أعمال المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة، بما في ذلك تحضير بعثاتها وإعداد التقارير في هذا الشأن"، وأعرب عن رأي مفاده أن من غير الدقيق اعتبار أن تمويل الأنشطة التي صدر بها تكليف من الجمعية العامة ومجلس حقوق الإنسان يأتي من الميزانية العادية للأمم المتحدة، ولهذا السبب، كان من المقرر استخدام الموارد الخارجة عن الميزانية في الأنشطة التكميلية. وقُدّم طلب توضيح في هذا الصدد، لتجنب إعطاء انطباع بأن الإجراءات الخاصة لا توجد إلا على أساس التبرعات.

34 - وأشار أحد الوفود إلى الزيادة المقترحة في وظائف المساعدة المؤقتة العامة في الهيئات المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان. وفي هذا الصدد، طُلب تقديم تبرير مفصل، مع مراعاة الولايات القائمة والجديدة، والموارد المتاحة، وإحصاءات عبء العمل. وأعرب عن رأي مفاده أن طلب الموارد لا يتمشى مع أحكام قرار الجمعية العامة 268/68. ورأى الوفد كذلك أنه لا يمكن استخدام تقرير الأمين العام كمبرر، حيث لم يكن هناك اتفاق على استنتاجاته. وأشار الوفد إلى أن الهيئات المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان تلقت بالفعل موارد إضافية كافية، ولكنها استخدمتها في أنشطة لم يصدر بها تكليف.

استنتاجات وتوصيات

35 - **نظرا لضيق الوقت، أوصت اللجنة بأن تستعرض الجمعية العامة، في دورتها الخامسة والسبعين، الخطة البرنامجية للبرنامج 20، حقوق الإنسان، من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021، في إطار بند جدول الأعمال المعنون "تخطيط البرامج".**